

الرشاوى تنغص الجولة الأولى من انتخابات البرلمان المصري

تصاحب الانتخابات في مصر لم تتغير، غير أن البلاد تمر بتحديات حساسة في هذا التوقيت، فرضت على أجهزتها التدخل لضبط المشهد العام والحد من التجاوزات التي تمثل تهديدا للأمن القومي.

وتتحسب الحكومة من الغضب الناجم عن هذه الانتخابات، وتتخوف من استغلال البعض لها للنيل من صورة نظام الحكم، لذلك تحاول أن تمنحها شكلا نزيها.

وأضاف شكر لـ"العرب"، أن جهات حكومية سعت لتجميل صورة الانتخابات بإفصاح المجال أمام كوار المعارضة للانضمام إلى القائمة الوطنية، ولم تلتفت إلى الأوضاع العامة للأحزاب، التي لا تستطيع التحرك في الشارع، وأن تضيق الخناق على المجال السياسي يتطلب الجهاد الكامل من قبل الأجهزة الرسمية تجاه الأحزاب المختلفة، وليس مجرد التعامل المباشر مع الوقائع المضبوطة.

اعتراف وزارة الداخلية ومنظمات حقوقية رسمية بوجود تجاوزات والإعلان عنها يرجع إلى رغبة الحكومة في تحاشي الانتقادات

وأشار إلى أن الأحزاب القوية من المفترض أن تواجه المال على الأرض، ومسؤوليتها إبلاغ السلطات لضمان وجود انتخابات شفافة، غير أن الذي يجري عكس ذلك لأن الأحزاب جميعها ضعيفة، ولن تستطيع أن تصل إلى البرلمان عبر شفافية صناديق الاقتراع، ما يجعلها تشارك في التجاوزات بأشكال مختلفة.

وكشف المجلس القومي لحقوق الإنسان، أن أغلب المخالفات التي شهدتها انتخابات البرلمان في المرحلة الأولى ترتبط بممارسة نوع من التوجيه لصالح مرشح بعينه أمام اللجان، ووجود دعاية انتخابية بالمخالفة لقرارات الهيئة الوطنية للانتخابات، وقيام بعض الأحزاب بتوزيع كراتين غذائية وأموال على الناخبين.

ولعب اتساع المساحات الجغرافية للدوائر الانتخابية دورا في انتشار ظاهرة المال بغزارة، لأنه لم تكن هناك فرصة مناسبة للدعاية الانتخابية إلى جانب غياب الوعي السياسي، الذي أفسح المجال أمام جذب الناخبين بالرشاوى. واعتبر رئيس حزب الحركة الوطنية، اللواء رؤوف السيد، غياب السياسة سببا مباشرا في محاولات تزوير إرادة الناخبين بالرشاوى، لأن معايير اختيار النواب غابت بعد أن اختفت الكوادر الحزبية من الشارع، ومن الصعوبة السياسية في وصول هذا المرشح أو ذاك، لأن هناك إطارا عاما ومحكما تجري فيه الانتخابات.

ويرى معارضون أن استخدام المال لم يكن فقط أمام اللجان، وهناك ممارسات سلبية قام بها حزب "مستقبل وطن"، القريب من الحكومة، أسهمت في زيادة الرشاوى بعد أن أفسح المجال أمام عدد من رجال الأعمال للترشح على قوائمهم، ما أعطى انطباعا بأن المال هو الطريق الأسهل للحصول على مقعد في البرلمان. وقال السياسي المصري ونائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، عبدالغفار شكر، إن الظروف التي

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - ضبطت وزارة الداخلية المصرية وقائع توزيع رشاوى انتخابية خلال الجولة الأولى من انتخابات البرلمان، وأعلنت القبض على خمسة أفراد تورطوا في توزيع المال السياسي على الناخبين، في وقت رصد فيه المجلس القومي لحقوق الإنسان (حكومي) توزيع أموال على الناخبين في محافظات متعددة.

وتعلن الهيئة الوطنية للانتخابات النتيجة الرسمية للجولة الأولى، الأحد، وتشمل 14 محافظة، على أن تجري المرحلة الثانية يومي 7 و8 نوفمبر، في 13 محافظة.

أدرجت دوائر رسمية أن مسألة التغطية على التجاوزات التي شهدتها المرحلة الأولى والتي انتهت، الأحد الماضي، لن تكون ممكنة بعد أن اكتفت مواقع التواصل الاجتماعي بصور تداولها نشطاء مرشحين يوزعون الأموال والسلع الغذائية بشكل علني، وظهرت بكثافة بالقرب من اللجان الانتخابية.

وتورطت النائبة السابقة مي محمود، التي ترشحت لعضوية مجلس النواب عن دائرة المترشح بمحافظة الإسكندرية في فضيحة توزيع رشاوى انتخابية على المواطنين في دوائرها للتصويت لصالحها، وسعت لشراء أصوات الناخبين بتوزيع الكراتين والأموال عليهم من قبل أعضاء حملتها، بحسب بيان لوزارة الداخلية المصرية.

أكدت البعثة الدولية المتابعة لانتخابات مجلس النواب، خلال مؤتمر صحفي عقده، الثلاثاء، أن التجاوزات التي رصدها متابعو البعثة لا ترقى لأن تكون سببا للتعطيل في نزاهة العملية الانتخابية، وما جرى من تجاوزات بمحيط اللجان الانتخابية كان ناتجا عن عدم وعي أو جهل بالقواعد المنظمة للعملية الانتخابية.

لم تشهد الجولة الأولى من انتخابات مجلس النواب المصري إقبالا كثيفا في عمليات التصويت بسبب كورونا والعزوف التقليدي، وحاول عدد من المرشحين حث الناخبين على الاقتراع عبر اللجوء لوسائل مادية مباشرة للفوز.

يرى مراقبون أن اعتراف وزارة الداخلية ومنظمات حقوقية رسمية بوجود تجاوزات والإعلان عنها يرجع إلى رغبة الحكومة في تحاشي الانتقادات، والخروج بانتخابات تحظى بقدر من الرضا في ظل حالة التمثل السياسي الراهنة.

أرادت الحكومة من وراء اعترافها بالإحصاء بأن حالات الرشاوى فردية وليست جماعية، وبغي وجود مصلحة سياسية في وصول هذا المرشح أو ذاك، لأن هناك إطارا عاما ومحكما تجري فيه الانتخابات.

ويرى معارضون أن استخدام المال لم يكن فقط أمام اللجان، وهناك ممارسات سلبية قام بها حزب "مستقبل وطن"، القريب من الحكومة، أسهمت في زيادة الرشاوى بعد أن أفسح المجال أمام عدد من رجال الأعمال للترشح على قوائمهم، ما أعطى انطباعا بأن المال هو الطريق الأسهل للحصول على مقعد في البرلمان. وقال السياسي المصري ونائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، عبدالغفار شكر، إن الظروف التي

في جميع الأحوال، تطفئ السياسة الهجومية على التوجهات الروسية لحماية الغطاء القريب منها، بينما تنتقل مصر إلى أين تضي التصورات الإقليمية وتعيد ترتيب أوضاعها على هذا الأساس. وبما أن التصرفات تسير نحو إحداث نقلة نوعية في واحدة من القضايا المفصلة في المنطقة، وهي القضية الفلسطينية والعلاقات العربية مع إسرائيل، فمن الضروري توسيع نطاق الحركة السياسية، والتفكير في بدائل مشتركة لدى كل من موسكو والقاهرة، تعكس حجم التناقض بينهما في القضايا الاستراتيجية.

تطور العلاقات المصرية الروسية على وقع التفاعلات الإقليمية

منظومة التطبيع العربي مع إسرائيل تضع التفاهم بين القاهرة وموسكو على المحك



التقاء المصالح

قد يكون الشروع في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، له علاقة بمكونات السلطة في بيروت بشكل أساسي، لكن يستشف منه إمكانية تطويره والدخول في مفاوضات لترسيم الحدود البرية في مزارع شبعا، والتي تناور سوريا منذ فترة طويلة في تحديد تبعيتها لها أم لا لبنان، ولم تجب عن سؤال وجهته الأمم المتحدة إليها لمعرفة الدولة التابعة لها شبعا.

تتحسب من تأثيراته على دورها في المنظومة العربية، وبعد وقت قصير سوف تصبح مطالبة بتحديد خياراتها بصورة أكثر وضوحا من بعض القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها إيران، وتطوير العلاقات مع إسرائيل.

أسهمت عملية السبلة الزائدة بالمنطقة في تسيير تعامل كل من روسيا ومصر مع كثير من الملفات، ومكنت القيادة السياسية في البلدين من التعامل مع أشكالها المتناقضة، وهو ما انعكس على العلاقات المشتركة بينهما، ففي الوقت الذي يقرب فيه كل طرف من الآخر، تجده بعيدا بعد فترة قصيرة، حيث تتحكم المستجدات في توجيه الدفة، وتتجاوز القواسم السياسية والشراكات العسكرية.

تمخض رهن العلاقات بمجموعة من العوامل الخارجية عن حالة من التذبذب الخفية بين موسكو والقاهرة، فرغم عبارات الغزل المتبادل والانسجام في عدد كبير من المواقف في قضايا مختلفة، غير أن النتيجة لم ترق إلى مستوى التحالف العملي.

ربما لم تدخل العلاقات اختبارا جديا، أو ارتاح كل طرف لصيغة المراوحة التي تعني امتلاك درجة من المرونة للحصول على مكاسب أكبر، أو لم يحسم كل طرف خياره في وجود حالة من عدم الثقة الكاملة، وربما تتحسب القاهرة من مغبة رد فعل واشنطن إذا ما لمت كثيرا ناحية موسكو.

في جميع الأحوال، تطفئ السياسة الهجومية على التوجهات الروسية لحماية الغطاء القريب منها، بينما تنتقل مصر إلى أين تضي التصورات الإقليمية وتعيد ترتيب أوضاعها على هذا الأساس. وبما أن التصرفات تسير نحو إحداث نقلة نوعية في واحدة من القضايا المفصلة في المنطقة، وهي القضية الفلسطينية والعلاقات العربية مع إسرائيل، فمن الضروري توسيع نطاق الحركة السياسية، والتفكير في بدائل مشتركة لدى كل من موسكو والقاهرة، تعكس حجم التناقض بينهما في القضايا الاستراتيجية.

بفضي حسم هذه النقطة إلى انتهاء الصراع بين لبنان وإسرائيل عمليا، بعد نزع الحجة التي يستند عليها حزب الله في المقاومة، وبما يوحي بأن العلاقات أصبحت طبيعية أو أقرب إلى ذلك، وما يترتب عليها من نتائج وضوابط عسكرية تتعلق بسلاح حزب الله، بالتالي نقل القضية إلى مربع يؤثر على توازنات روسيا في علاقتها بإيران، التي من المرجح تقليص نفوذها من خلال تقليص أوزانها الحيوية أولا.

يمكن شد الخيط السياسي على استقامته ليصل إلى سوريا، حيث تمكنت موسكو من الوصول إلى الاستقرار في المياه الدافئة من خلال سواحلها، وبدأ النفوذ الروسي المتنامي يهدد مصالح واشنطن في منطقة الشرق الأوسط.

مع الانسداد الذي يخيم على حل الأزمة في سوريا قد تدخل واشنطن في صفقة معها على غرار الصفقة مع الخرطوم، وفيها دفع السودان ضريبة سياسية لرفع اسمه من على اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

يتيح وضع دمشق الصعب في الوقت الراهن عدم استبعاد التفكير في تقديم عرض تشبيبه بالعرض السوداني عندما تصبح الأجواء ناضجة، يقوم على حل أزمة هضبة الجولان وتطبيع العلاقات مع تل أبيب مقابل ضمان الحياة للنظام السوري، وحل مشكلاته مع تركيا والتطبيقات المتطرفة، والحفاظ على ما تبقى من وحدة أراضيه.

قد يرى البعض هذه الاستنتاجات بعيدة نسبيا، لكن الوقوف عند المعطيات التي رشحت حتى الآن إجراء الرؤية الأميركية لصناعة السلام في المنطقة يتسق معها كثيرا، ويؤكد أن التطبيع مرحلة سوف تتلوه مراحل يمكن أن تغير من وجه المنطقة. يغير الوصول إلى معادلة من هذا النوع مقاطع متباينة في الأوضاع

زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى موسكو حملت إشارات على تقوية الشراكة بين البلدين، ليس فقط في المجالات الاقتصادية، ولكن على المسار الدبلوماسي، وفي ظل التحولات المتسارعة في المنطقة بدءا من الملف الليبي، حيث باتت القاهرة طرفا حيويا في حل تمسك الولايات المتحدة بأغلب مفاتيحه، وكذلك ضمن مسار السلام الجديد في المنطقة، وهي ملفات تشعور موسكو فيها بأنها على الهامش، وقد تحتاج إلى دور مصر.

انحيازات كل طرف بسبب الغموض الذي يكتنف تصرفاته، فموسكو تتفاهم مع تركيا في ملفات ضد مصالح القاهرة، والأخيرة التي تتفاهم مع واشنطن تزج موسكو، وهكذا تدور العلاقات في فلك يفكر إلى قدر من الحسم النهائي.

المنهج الكلاسيكي

جاءت زيارة شكري إلى موسكو فجأة، وهو ما جعل دوائر كثيرة تربطها بتفاعلات إقليمية حديثة، وتوجهات يمكن أن تؤثر على التقديرات الاستراتيجية للبلدين، تحتم بلورة رؤية المنهج الأميركي الخاص بتوسيع نطاق العلاقات السياسية والتطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.

يعني هذا التطور حدوث تحول كبير في المنهج الكلاسيكي الذي تتبعه موسكو في التعامل مع القضية الفلسطينية، والقوى الإقليمية المرتبطة بها، وتغير في السور الجيوستراتيجي لمصر، وهو ما يتطلب قدرا من التفكير الرصين والاستعداد للتعامل معه، بالانخراط أو التوقيض، لأن تداعياته وخيمته في خضم اللجوء إلى الانعزال.

ترسم التوجهات الأميركية خارطة سياسية جديدة، قد لا تجد فيها روسيا مكانا لدور يظهر قوتها الرمزية، حيث تهيمن واشنطن على مفاتيحها الرئيسية، وتوجد بموجبها أنساق مختلفة من التعاون الإقليمي، لن تصب في صالح موسكو وحلفائها، الأمر الذي يلتقي مع هواجس القاهرة، حيث تشعر بعدم الارتياح من مغبة النتائج التي سوف يتمخض عنها جريان قطار التطبيع بسرعة كبيرة.

تخشى موسكو أن يقود التطبيع إلى ضيق هامش الحركة أمامها في المنطقة، وسحب عدد من حلفائها من تحت أجنحتها، بما تفرضه الرؤية الأميركية من أطر للتعاون وخلق شبكة مصالح، تؤثر على البعض، وتجبره على تغيير تقديراتهم السابقة.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تسير العلاقات بين مصر وروسيا في الآونة الأخيرة داخل منطقة دافئة، ولم تصل الحرارة إلى مستوى مرتفع يؤكد عمق التحالف بينهما، أو تقترب من البرودة بما يشي بعدم الثقة، وظلت ترتفع وتنخفض ضمن الإطار الودي للعلاقات، التي أصبحت رهينة لطبيعة التطورات الإقليمية، وحاجة كل طرف لآخر، وعمق المصالح المشتركة.

وكشفت التفاهات التي توصل إليها وزير الخارجية المصري سامح شكري مع المسؤولين في موسكو الجمعة، عن زيادة جديدة في درجة الحرارة، حيث أعلن عزم البلدين تسريع وتيرة تنفيذ مشروعات الشراكة الاستراتيجية بينهما، وهي عديدة وتخضع لحسابات كل جانب، ورؤيته لما يريد من الثاني، وينشط الحديث عندما تلقي المصالح عند نقطة مشتركة، ويتراجع عندما تطرأ مستجدات تفرض الترتيب.

موسكو تخشى أن يقود التطبيع إلى ضيق هامش الحركة أمامها في المنطقة، وسحب عدد من حلفائها من تحت أجنحتها

ففي كل لقاءات القمة أو ما دونها بين مسؤولين كبار في الدولتين، يشعر المراقبون بأن العلاقات باتت متينة، ثم يكتشفون أنها لا تزال ثابتة لم تبحر الأماكن التي تموضعت فيها، فحركة الطيران منذ سقوط الطائرة الروسية قبل خمسة أعوام متجمدة، والكثير من المشروعات التي جرى توقيع اتفاقيات بشأنها يتم تنفيذها ببطء. وجرى تفسير البهت إلى وجود رواسب من عدم الثقة، ومخاوف من



الفساد المالي يهدد نزاهة الانتخابات المصرية